المالية العثمانية

وعلاقتها بدول اوربا المتحاربة

سألنا سائل كريم ان نبسط حالة المالية العثمانية وعلاقتها بدول اوربا المتحاربة وعلاقة جزيرة (وير كو) مصر وقبرص بها فانشأنا في ذلك المقالة التالية مستندين فيها الى ما طالعناهُ اخيراً في احدى صحف انكلترا الكبرى في هذا الموضوع

دين الحكومة العثمانية

لا يقل دين الحكومة العثمانية الخارجي عن مئة وخمسين مليون جنيه ويراد بالدين الخارجي القروض المعقودة في البلدان الاجنبية والسلفات من البنوك والسندات التي لم تستهلك

ويقدر الدين السائر اي عجز الميزانية ونحو ذلك بنحو خمسين مليون جنيه فجملة الدين الى شهر يوليو من هذه السنة مئتا مليون جنيه

نصيب الدول المتحاربة من الدين

ويتعذر معرفة نصيب كل من الدول المتحاربة من هذا الدين ولكن المباحث التي جرت سنة ١٨٩٨ اظهرت ان نصيب فرنسا من الدين العثماني كان حينئذٍ ٤٥ في المئة (مقابل ٤٠ في المئة سنة ١٨٨١) وبريطانيا العظمى ١١ في المئة (مقابل ٢٩ في المئة سنة ١٨٨٩) والبلجيك ١٨ في المئة (مقابل ٧ في المئة سنة ١٨٨١) والمانيا ١٢ في المئة (مقابل ٥ ٤ في المئة سنة ١٨٨١)

وقد زاد نصيب كل من المانيا وفرنسا بعد ذلك التاريخ ١٢ في المئة للاولى و ١٠ في المئة للثانية ويحتمل ان هذه الزيادة أخذت من نصيب بريطانيا العظمى فان بعضهم يقدر نصيبها الحالي من الدين العثماني بنحو خمسة في المئة

ويقال ان روسيا اباعت في السنوات الاخيرة مقداراً من سندات الدين العثماني لتؤيد مطلبها بتعيين عضو روسي في ادارة الديون العمومية

والمرجح ان نصيب دول الاتفاق الثلاثي من الدين العثماني الخارجي لا يقل عن ثلاثة ارباع مجموع الدين كلهِ او اكثر من مئة وعشرة ملايين من الجنيهات

مصالح الدول في تركيا

وزد على ذلك ان لدول الاتفاق الثلاثي ولاسيما بريطانيا العظمى وفرنسا اموالاً طائلة تثمر في الاعمال الصناعية والتجارية في تركيا كسكك الحديد والموانىء والبنوك وشركات الغاز والتلفونات وغير ذلك . وقيمة هذه المشروعات تتجاوز قيمة نصيب تلك الدول من دين الحكومة العثمانية

ولالمانيا مصالح عظيمة الشأن في تركيا اهمها سكة حديد بغداد وسكة حديد الاناضول

مجلس ادارة الديون العمومية وتوحيد الدين

سنة ١٨٨١ قرّ القرار على توحيد الديون العثمانية الموجودة لذلك العهد فصدرت ارادة سنية تعرف عند الاوربيين بارادة محرم لصدورها في ذلك الشهر قضت بانشاء مجلس لادارة الديون العمومية بعد توحيدها وان يكون هذا المجلس في الاستانة وان ينتخب حاملو سندات الدين اعضاءه . وتنيط بهذا المجلس جباية الايرادات التي خصصت لضمان الدين وادارتها وعهد اليه باعمال اليانصيب التركي وقرض ١٨٨١ وكان مجموع الدين الذي نيطت امورهُ بالمجلس مئتي مليون جنيه تقريباً

وسنة ١٩٠٣ صدرت ارادة بتعديل ارادة محرم وتوحيد اربعة اصناف القنصليد وتعديل سندات اليانصيب واشراك الحكومة في جانب من الرصيد الذي يبقى عند صندوق الدين بعد دفع مال الفائدة والاستهلاك . ووسع نطاق عمل مجلس ادارة الديون العمومية بعد ما ظهرت فائدتهُ لتركيا والدائنين فعهدت اليه الحكومة العثمانية واصحاب الديون الجديدة بادارة ايرادات اخرى وفي جملتها الايرادات المعينة لتسديد قرض سكة حديد بغداد . وكان البنك الالماني في مقدمة البنوك والبيوت المالية التي ناطت ادارة ما لها من الديون بمجلس ادارة الديون العمومية المذكورة

وهذا بيان الدين العثماني الخارجي محسوباً في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣

	جنيه انكليزي
الديون التي يديرها مجلس ادارة الديون العمومية بمقتضى ارادة محرم	٤٤٤١٥٩٦٠
قروض اخرى عهد بها الى المجلس	٣٢١٨١٧٦٠
خدمات نيطت بالبنك العثماني	١٥٣٩٢٨٠٠
» » ببنوك اخرى	٩٦٣١٨٤٠
المجموع	١٠١٦٢٢٣٦٠

ويضاف الى هذا المجموع سندات الخزينة التي صدرت بين شهر نوفمبر سنة ١٩١٠ وفبراير سنة ١٩١٣ وقدرها ١٤٢٢٣١٠٠ ليرا عثمانية او نحو ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. ويضاف اليه ايضاً الجزء الاول من قرض سنة ١٩١٤ وقد صدر في باريس ولندن في شهر ابريل الماضي وقدره ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان موعد اصدار الجزء الثاني في باريس في شهر سبتمبر الماضي وقدره الباقي نحو عشرة ملايين جنيه ولكنه لم يصدر كما يعلم القراء. ويضاف الى المجموع المتقدم ايضاً القروض الموقتة التي صدرت منذ شهر فبراير سنة ١٩١٣ وتقدر بعشرة ملايين جنيه والقروض التي اقترضتها تركيا من المانيا منذ اضطرمت نار الحرب — ويحتمل انها تجاوز عشرة ملايين جنيه ومجموع ذلك كله نحو ١٥٠ مليوناً علاوة على قرض الجزية المصرية وقدره ١٦٤٨١٥٠٠ جنيه

جزية مصر وقبرص

لم تشمل ارادة محرم القاضية بتوحيد الديون جزية مصر وجزية قبرص والقروض المضمونة بهما وهذا بيان تلك القروض

		ليرا عثمانية
قرض سنة	١٨٥٤	٣١٠٠٠٠٠
» »	١٨٥٥	٥٥٠٠٠٠٠
» »	١٨٧١	٦٢٧٠٠٠٠
» الدفانس	١٨٧٧	٥٥٠٠٠٠٠

وفي سنة ١٨٩٤ حول قرضا ١٨٥٤ و ١٨٧١ الى قرض سنة ١٨٩٤ وجعلت فائدته ٣ ½ وحول قرض الدفانس الى قرض سنة ١٨٩١ في تلك السنة وظل هذان القرضان مضمونين بجزية مصر ومثلهما قرض سنة ١٨٥٥ فانه ظل مضموناً بجزية قبرص

وهذا بيان هذه القروض الآن

		جنيه
قرض	١٨٥٥	٣٨١٤٥٠٠
»	١٨٩١	٥٤٣٩٠٠٠
»	١٨٩٤	٧٢٢٨٠٠٠
المجموع		١٦٤٨١٥٠٠

وتدفع فوائد هذه القروض واقساطها الى بنك انكلترا مباشرة ما عدا قرض ١٨٩٤ فان اقساطه تدفع الى بنك روتشلد

وقد كفلت بريطانيا العظمى وفرنسا قرض ٨٥٥ : المضمون بجزية مصر وجزية قبرص وتبلغ جزية قبرص نحو ٩٢٧٩٩ جنيهاً وهي تزيد على القسط السنوي المطلوب وقدره ٨١٧٥٢ جنيهاً

ويرى من ذلك ان ضم قبرص الى الاملاك البريطانية لا يؤثر في تركيا ماليًّا لان الباب العالي لا يقبض شيئاً من جزيتها

اما جزية مصر فكانت في اول الامر ٣٠٠٠٠٠٠ ليرا عثمانية في السنة ثم زيدت في حكم اسماعيل باشا الى ٧٥٠٠٠٠٠ ليرا عثمانية

ويقول العارفون ان الحرب الحالية ستسفر عن ضم مصر الى املاك بريطانيا العظمى او اعلان الحماية البريطانية عليها وبذلك يتقطع دفع هذه الجزية الى تركيا ولكن منع دفعها على هذه الكيفية لا يؤثر في مصالح الدائنين الذين ضمنت ديونهم بها

الدين العثماني وادارته

عرض جاويد بك ناظر المالية العثمانية السابق ميزانية الحكومة العثمانية لسنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٥ المالية وكان ذلك قبل شبوب نار الحرب الاوربية وقد قدرت الايرادات فيها ٣١١١٢٢٤٤ ليرا عثمانية والمصروفات ٣٣١٤٥٨٢٨ ليرا عثمانية فالعجز ٢٠٣٣٥٨٤ ليرا عثمانية او نحو مليوني جنيه

وبعد ذلك بأثني عشر يوماً وافق مجلس المبعوثان على اعتماد قدره خمسة ملايين جنيه لنظارة الحربية

ثم جاءت الحرب فزادت المالية العثمانية ضنكاً يؤيد ذلك ما عرف من نقص الايرادات في شهر اغسطس وهو اول اشهر الحرب فقد نقصت ايرادات ادارة الديون العمومية في ذلك الشهر نحو ٦٣ في المئة عن ايرادات الشهر حينئذٍ من السنة السابقة والمفهوم ان النقص ازداد في سبتمبر واكتوبر وانهُ سيزداد على التوالي

وقد شلت التجارة العثمانية بعد الحرب فلم يبقَ منها ما يستحق الذكر ونقصت ايرادات الجمارك العثمانية في شهر اغسطس نقصاً لم يعهد لهُ مثيل من قبل فبلغت عشر ما كانت في شهر اغسطس من السنة السابقة وهذا النقص في الجمارك عام لجميع ابواب الايرادات يقابل ذلك ان المصروفات زادت زيادة عظيمة بسبب تعبئة الجيش والانفاق على مئات الالوف من الجنود القائمة تحت السلاح ولا يخفى مبلغ هذه النفقات على الذين يتتبعون سير الحروب

ورب قائل يقول وكيف يتيسر لتركيا ان تسد جميع هذه النفقات الاضافية الناشئة عن الحرب العامة وعن تعبئة جيوشها ودخولها في الحرب وان ترفي في ارتفاع عينيّ المطلوب منها للدائنين من مال الفائدة والاستهلاك

ولا سبيل الى الجواب عن هذا السؤال بالضبط فان مال الفائدة والاستهلاك السنوي للدين الموحد وسندات اليانصيب وكلاهما تابع لادارة الديون العمومية يبلغ ١٩٦١٢٥٠ جنيهاً كما جاء في ارادة محرم ولكن ادارة الديون العمومية كان عندها في شهر سبتمبر سنة ١٩١٣ احتياطي قدره ٢٠٣٥٣٣٨ ليرا عثمانية ولا يدخل في هذا الاحتياطي ما دفعتهُ ايطاليا الى تركيا عن طرابلس الغرب ونصيب الديون العمومية منهُ ١٧٦٥٣٤٠ ليرا عثمانية فاذا جمع هذان المبلغان كل مجموعهما لدفع الاقساط اكثر من سنة ونصف سنة

ولو كانت الاموال المذكورة في يد ادارة الديون العمومية كان الحكم المتقدم صحيحاً ولكن العارفين يظنون ان بعض تلك الاموال صرف بعد اعلان الحرب فقانون مجلس ادارة الديون العمومية الصادر في محرم يقضي بان يكون قرار ثلاثة من اعضاء المجلس نافذاً فاذا استقرَّ رأي العضو الالماني والعضو النمسوي والعضو العثماني على قرار كان قرارهم نافذاً في جميع النقود التي لدى مجلس ادارة الديون العمومية الاَّ اذا اعترض العضو الايطالي واذعن سائر الاعضاء لاعتراضهِ

والمعلوم ان المجلس ابتاع بما عندهُ من مال الاحتياطي اوراق فنصليد اجنبية واسهم سكك حديد معظمها من سكك الحديد النمسوية . اما الغرامة التي دفعتها ايطاليا فودعت في البنك التجاري الايطالي في لندن ما عدا ثلاثين الف ليرا منها وبقي عند مجلس ادارة الدين ٩٥٣٠٩٣ ليرا عثمانية لحساب الجاري في الاستانة وهي اوراق من الدين الموحد وغيره من السندات العثمانية اشتراها المجلس لحسابهِ فاذا فرض ان هذه الاوراق لا تزال باقية عند المجلس فبيعها الآن وقبض ثمنها متعذران بسبب الضيق المالي

بقيت النقود الناشئة عن الاحتياطي وفوائد الاحتياطي من شهر سبتمبر سنة ١٩١٣ الى اول اغسطس سنة ١٩١٤ ولم توزع على الدائنين وهذه النقود تبلغ مبلغاً طائلاً فالبعض يظنون ان الحكومة العثمانية اخذتها بموافقة العضوين الالماني والنمسوي ورضى المندوب العثماني والبعض يظن ان السر ادم بلوك رئيس مجلس ادارة الديون العمومية تمكن من وضع جانب منها في حرز حريز لما رأى الحرب مقبلة . والمرجح ان مندوبي الدول في ادارة الديون

العمومية تمكنوا من اخراج الجانب الاكبر مما كان في صندوقهم من الاموال خارج الاستانة قبل ان وقعت الحرب فعلاً

والخلاصة ان الحالة المالية في تركيا باتت الآن فوضى لم يسبق لها نظير فعلى الحكومة من الديون الخارجية والسائرة نحو مئتي مليون جنيه وفي الميزانية عجز اصلي لا يقل عن مليوني جنيه وقد ازداد هذا العجز بالاعتماد الذي قدمهُ مجلس المبعوثان لنظارة الحربية وقدرهُ خمسة ملايين جنيه . وقد ارصد معظم ابواب الايراد وسُلب اهل البلاد اموالهم وجانباً كبيراً من بضائعهم وحبوبهم ودوابهم ومواشيهم فضعفت البلاد ولم تبقَ فيها القوة الكافية لاخراج ما اعتادت اخراجهُ من الغلال والمحاصيل . وبارت التجارة الاجنبية بانقطاع المواصلات البحرية ولولا بعض البواخر الايطالية والاميركية لما رأى اهل الثغور البحرية العثمانية باخرة اجنبية في موانئهم ومرافئهم

ثم ان الحكومة جردت جيشاً كبيراً يقاتل جانب منهُ في ارمينية وعلى الحدود الشرقية والجانب الآخر يستعد للقتال على الحدود الغربية وهذا الجيش يقتضي نفقات طائلة تعجز المالية العثمانية في حالتها الحاضرة عن تدبيرها فجميع هذه الامور تشير الى ان الخراب المالي يتهدد السلطنة والبلاد

ولا يخفى ان الدول التي لرعاياها ديون طائلة على الحكومة العثمانية ولاسيما دول الاتفاق الثلاثي التي لرعاياها ثلاثة ارباع تلك الديون كما تقدم لا تتغاضى عن ضياع حقوق الدائنين ولا بد ان تحاسب الحكومة العثمانية على كل درهم يبددهُ حزب الحرب من مال الفائدة والاستهلاك متى جاء زمان الحساب والمرجح انها لا تقبل بعد ذلك برهن الايرادات تأميناً على الديون بل تشترط رهن مصادر الايرادات لكي لا تستهدف مصالح رعاياها لخطر ثانية

وقد رأينا الكتّاب الانكليز والفرنسويين يقولون انهُ لا خوف على مصالح الدائنين فان حكوماتهم تعرف كيف تعوضهم عما قد يخسرون ولكن الخسارة العظمى ستصيب التجار واصحاب الاموال البريطانيين والفرنسويين الذين يثمرون اموالهم في السلطنة والذين لهم الشركات والبنوك والمشروعات الصناعية